# الأخلاق ودورها في تنمية منظمة الأعمال

## Ethics and its role in the development of business organization

**تاريخ الاستلام :** 2019/05/16 ؛ **تاريخ القبول :** 2020/04/04

د.محمد بوطوبة[1]*

د. حاج عمر فطيمة [2]

1المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت ، عين تموشنت ، الجزائر-

2 جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، تلمسان ، الجزائر-

**ملخص**

لو لم تكن فكرة التنمية تنطوي في ذاتها على بعد أخلاقي يضمن تحقيق الأداء والفعالية لما كانت هناك أصلا إشكالية إنمائية. ولكن بطبائع الناس المختلفة وبغياب آلة ضابطة للشعور النفسي للإنسان لا يمكن معرفة ما يخبئ بداخل الأفراد من نوايا وأفكار. لهذا الغرض نجد A. Sen صاحب جائزة نوبل للاقتصاد لسنة 1998 يعالج موضوع أخلاقية علم الاقتصاد، لأن هذا الأخير لا يمكن ضبطه إلا بعامل نفسي خفي ألا وهو الأخلاق.

فمن البديهي أن يكون الاهتمام المُولى اليوم لمشكلات التنمية المستديمة وبعض الأوضاع المأسوية ليس صادرا عن اعتبارات اقتصادية بحتة فقط بل إننا نلمس أن هناك تنامي للشعور والإحساس بالمسؤولية الأخلاقية تجاه ضمان تحقيق تنمية مستديمة بداخل منظمة الأعمال. ولعل التجارب التي خاضتها كل من اندونيسيا واليابان وماليزيا والصين بإهتمامها بالعنصر الأخلاقي جعلها تحقق نظام عمل كفؤ وصلت به إلى تنمية كافة القطاعات.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية المستديمة ؛ البعد الأخلاقي؛المسؤولية الاجتماعية؛الفعالية الأخلاقية للمنظمات ؛ المعادلة الاجتماعية.

**Abstract**

If the idea of development did not imply on a moral dimension that ensure a good performance and effectiveness, there would not have been inherently a development problematic. However, with the variety of people's natures and the absence of the controller psychological feeling machine for the human being , it is not possible to know what is hiding within individuals from intentions and ideas. For this purpose, we find A. Sen., the economy Nobel Prize's laureate of 1998, who dealt with the ethical subject of economics, because this latter can be controlled only by a hidden psychological factor which is morality. It is obvious that the attention given to the problems of today's' sustainable development and some tragic situations is not only due to purely economic considerations, but furthermore, we could notice, that there is a growing sense of moral responsibility towards ensuring sustainable development within the business organization. As probably, the fought experiences of Indonesia, Japan, Malaysia and China towards their interest in the moral component made it possible to achieve an efficient system of work that reached the development of all sectors

**Keywords:** sustainable development ; moral dimension ;social responsibility ; moral efficiency of organizations ; social equation.

**Résumé**

Si l'idée de développement n'impliquait pas une dimension morale assurant performance et efficacité, il n'y aurait pas eu de problème de développement. Avec la variété de la nature des gens et l'absence de la machine à ressentir psychologique du contrôleur pour l'être humain, il est impossible de savoir ce qui se cache chez les individus à partir d'intentions et d'idées. À cette fin, nous trouvons A. Sen., le lauréat du prix Nobel d'économie de 1998, qui a traité le sujet éthique de l'économie, car ce dernier ne peut être contrôlé que par un facteur psychologique caché qu'est la moralité. Il est évident que l'attention portée aux problèmes du développement durable d'aujourd'hui et à certaines situations tragiques ne soit pas uniquement due à des considérations purement économiques, mais nous avons également constaté un sens croissant de responsabilité morale vis-à-vis du développement durable au sein de l'Union. Organisation d'entreprise. Comme probablement, les expériences contradictoires de l'Indonésie, du Japon, de la Malaisie et de la Chine concernant leur intérêt pour la composante morale ont permis de mettre en place un système de travail efficace permettant le développement de tous les secteurs.

**Mots clés:** développement durable ;- dimension morale ; responsabilité sociale ; efficacité morale des organisations ; équation sociale.

* Corresponding author, e-mail: : boutoubaamed@gmail.com

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2020.

**I - مقدمة**

بفضل التحدي الاجتماعي والاقتصادي عرفت التنمية تمايّز من مرحلة إلى أخرى إلى أن وصلت إلى ما يعرف بالتنمية المستدامة. فبعدما كانت تعالج مشاكل الفقر والبطالة و اللامساواة أصبحت اليوم تجمع الكثير من المتغيرات بحيث شملت حتى الأعمال الخاصة بعلم النفس محاولة بذلك معالجة سلوكيات الأفراد الإيجابية أو السلبية كمحاربة الفساد بالتربية الأخلاقية من جهة و تنمية المهارات بالتركيز على الذات من جهة أخرى.

بعد مضي الجيل الأول المتمثل في الجيل الزراعي ثم الجيل الصناعي نجد أنفسنا اليوم بين ظَهْري الجيل الثالث الذي هو جيل المعرفة الذي يفرض تكامل و تداخل العلوم فيما بينها. بحيث أصبح علم النفس أحد متطلبات العلوم الأخرى فمثلا نجد علم الاقتصاد يستخدم أُسُسِيَات هذا العلم في التأثير على الزبائن إما أثناء البيع أو الإشهار وأيضا أثناء العمل بداخل المنشأة. ألم يستخدم علم الاقتصاد الأفكار التي تخص ذات الإنسان. ألم يعالج sen مشكلة ابتعاد علم الاقتصاد عن علم الأخلاق بأنه يفقره الرفاهية و التنبؤ الصحيح. كذلك max - weber ألم يتطرق لاستعمال الأخلاقية الدّينية في جميع قضايا الحياة من أجل سلوك رشيد للأفراد.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تقدمه الأخلاق لمنظمات الأعمال باعتبار ذلك من الاجراءات الحديثة التي تحاكي واقع الأسواق المحلية والعالمية وما تحتويه من خروقات ومخالفات مهنية وشرعية وقانونية بسبب المسعى لتحقيق البقاء والاستمرار وأيضا الدعوى لتجنب مبررات المنافسة غير العادلة في السوق. فاحترام مبادئ المسؤولية الاجتماعية وتطبيق فن التواصل الايجابي مع العمال والقيادة وأيضا مع الزبائن كل هذا يعتبر مدخل للتوجهات الأخلاقية لمنظمات الأعمال، وهذا ما يعد الأساس النظري لتكوين نموذج يربط بين المبادئ الأخلاقية والمعاملات الاقتصادية.

وكإشكالية عامّة يمكن القول أن منظمات الأعمال بحاجة ماسة لمبادئ الأخلاق للوصول لأهداف الحوكمة في ظل الثورة المعرفية التي يعيشها العالم المعاصر اليوم. إذن كيف يمكن تفسير وإبراز الجوانب الأخلاقية في منظمات الأعمال التنموية؟

وبغية الإجابة عن هذه الاشكالية سنستند على الفرضية التالية: للنهوض بالعنصر البشري نحو التنمية وتقوية منظمة الأعمال لابد من مرجعية دينية صحيحة أو معتقد سائد يمتثل له الفرد البشري بحيث كلما انحرف رجع إلى مبادئه.

ومن أجل إثبات الفرضية أو نفيها نتطرق إلى عرض أهم الدراسات والأفكار النظرية المدعمة لتفسير العلاقة بين المتغيرين، لنعرج بعدها إلى ضبط مصطلح ومفهوم أخلاقيات منظمات الأعمال التنموية. ثم نتطرق إلى دور الأخلاق كمبدأ سلوكي في التغيير كذلك ندرس دور الأخلاق أثناء المعاملات بين الأفراد بداخل المنظمة، بعدها نبرز دور الأخلاق والقيم كبعد في التنمية المستدامة. لنختم دراستنا بعرض بعض التجارب لدول اهتمت بمبادئ الأخلاق لتنمية منظمات أعمالها.

**II. <u>الدراسات السابقة:</u>**

توجد العديد من الدراسات القديمة والحديثة التي تحاول معالجة إشكالية العلاقة الموجودة بين الاقتصاد بصفة عامة والأخلاق، ومن بين هذه الدراسات نجد:

1/2- أطروحة دكتوراه لـلأستاذ عبد الله بن منصور، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق، 2011، يرى من خلالها أنه باتساع رقعة الفساد السياسي ونمو الجريمة الاقتصادية واستفحال ظاهرة الفقر وضعف عدالة توزيع الدخل... كان هناك ضرورة

العودة إلى الأخلاق بهدف إصلاح الانحرافات. وتساءل الباحث عن الدور الذي تلعبه المؤسسة الاقتصادية في ظل تحقيق توازن بين الربح وتكلفة ترسيخ الأخلاق؟ كذلك هل تبني الأخلاق أصبح ضرورة لضبط عالم المال والأعمال؟.[1] (عبد الله بن منصور، 2008)

2/2- دراسة SEN Amartya من خلال كتابه بعنوان Ethics On & Economics ركز من خلاله على أهمّية الأخلاق في ترشيد السلوك الاقتصادي من خلال التوزيع العادل للثروة العالمية بهدف تحقيق التضامن والإخاء الإنساني. يشك SEN من نجاح حرية السوق في العالم إلم يتم ضبطه بمبادئ أخلاقية. كان SEN من بين الاقتصاديين الأخلاقيين الذين تأثروا بالأخلاق السامية الممزوجة بالمعاملات الاقتصادية، فهو يرى هذا هو المدخل إلى التنمية.[2] (Amartya Sen, 1987)

3/2- دراسة Max - Weber من خلال كتابه بعنوان "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" ذكر فيه الأسباب التي كانت سببا في تطور الرأسمالية. وناقش مسألة القيم المتعلقة بالدين وعلاقتها بالظهور المؤسساتي بصفة خاصة. ويعتبر أن الأفكار والقيم هي التي تسهم في تكوين المجتمع وفي توجيه أفعاله.

يشير Weber إلى وجود علاقة كبيرة بين القيم التي تدعو إليها البروتستانتية (المذهب الكالفيني)، من خلال العمل الجاد - التقشف – الإخلاص.... وظهور الرأسمالية وتنميتها. فهو يرى أن المقاول إذا أراد مواجهة عدم اليقين والخطر، والخوف من الفشل فعليه باستحضار القيم فإنه بذلك يحقق الذات والنجاح.[3] ( Max WEBER, 1905) .

4/2- دراسة مركز Walker: تشير الدراسة التي قام بها مركز Walker للبحوث أنه عندما يتساوى السعر والجودة بين منظمات العمال فإن 2 إلى 3 من الزبائن يفضلون العلامات التجارية التابعة لمنظمات تحترم وتتبع المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية.

وفي إحدى الدراسات الأخرى التي تهتم بالربط بين الجوانب الأخلاقية للمنظمة وأدائها المالي، وجد أن المنظمة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب الأخلاقي والاجتماعي حققت نتائج مرضية متفوقة على المنظمات التي لا تتبع هذا النهج.[4] (معن وعد الله المعاضيدي، 2018، ص4)

## III. أفكار نظرية مدعمة للعلاقة بين الاقتصاد والأخلاق (القيم):

لغرض الكشف عن العلاقة الموجودة بين المعاملات الاقتصادية والقيم الأخلاقية نذكر هذه الافكار كمقاربة لإثبات وجود هذه العلاقة فعلا.

1/3- فكرة Mme Mary Robinson ترى أنه لا يمكن ولا نستطيع أن نناقش المشكلات الإنسانية بدون أن نأخذ القيم الأخلاقية في اعتبارنا.

2/3- فكرة Smithiers Arthul يرى أنه لا يمكن أن نجد نظرية اقتصادية تخلو من الصيغة العقائدية والإيديولوجية، فالنظرية الاقتصادية لا يمكنها أن تخلو من القيم. ويحث Arthul الاقتصاديين بأن يكفوا من جعل الاقتصاد يتسم فقط بالجانب العلمي (التحليل المجرد) وعزله عن القيم.[5] (رائد جميل عكاشة، 2012، ص569)

3/3- فكرة Heilbroner Robert أنه انتقد الطرح القائل أن مهمة علم الاقتصاد تنحصر في المفاهيم أو شرح أشياء التي توجد مستقلة بذاتها عن قيم. في حين Robert يرى أن العلم هو دراسة كما هو كائن. فالتحليل الاقتصادي على حسب Robert لا يمكن أن يكون خاليا من الاعتبارات القيمية بشكل كامل. ويقول لابد من

الاعتراف بأن القيم جزء لا يتجزأ من عملية البحث الاجتماعي، لأن الباحث في العلوم الاجتماعية يدرس إشكالات ذات إحساس بالذات وإدراك ومزاجية... فهي ليست جامدة صماء. وهذه الخصائص يجب أن تكون ضمن التحليل الاقتصادي الممزوج بالأحكام القيمية والتي تجعل هذا التحليل يحاكي الواقع ويعطي صعوبة في التنبؤ بالسلوك الإنساني.

4/3- فكرة Myrdal Gunnar من خلال كتابه بعنوان «العنصر السياسي في النظرية الاقتصادية» أنه إذا تم التخلص من الأمور الغيبية بعيدا عن القيم سنوفر وضع صحي للنظرية الاقتصادية. هذا الاعتقاد به سذاجة مفرطة على حسب Myrdal إذ يقول أنه من مقتضيات الثقة العلمية ضرورة إعلان وإبراز القيم بوضوح، فهي تمثل الجانب المثالي للتحليل العلمي.[6] (بن منصور عبد الله وجلطي غانم، 2011، ص102)

## IV. ضبط مصطلحات الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على مجموعة مصطلحات تحتاج إلى ضبط مفاهمي وهي:

**1/4- التنمية الاقتصادية:** لم تعد التنمية ذلك المفهوم الذي كانت عليه في الفترة الممتدة بين 1975 إلى غاية بداية الثمانينات والتي كانت تعرف بالتنمية الشاملة. فهي اليوم تتضمن متغيرات أخرى وتحديات جديدة بحيث أصبحت تعنون بالتنمية المستدامة.

إذن عند تَتَبُع تاريخ التنمية نجد أنها تطورت بشكل مستمر وواضح من حيث المفهوم والمحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات.

كانت تعرف التنمية في بداية الأمر كمصطلح مرادف للنمو الاقتصادي (1945-1965) تميّزت هذه المرحلة بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات مرتفعة وسريعة للنمو الاقتصادي. وبعدها توسع مفهوم التنمية أكثر ليشمل فكرة النمو والتوزيع (1965-1975) في هذه المرحلة بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كانت تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية، حيث اهتمت هذه المرحلة الجديدة بمعالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة.[7] (دوناتو رومانو، 2003، ص51) + (عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، 2007، ص21)

عرفت التنمية توسعا آخر ليشمل مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة – المتكاملة (1975-1985) في هذه المرحلة ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة من أجل تحسين ظروف السكان العاديين وليس زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط. وما ميّز هذا النوع من التنمية أنها تعالج مشاكل المجتمع كل على حدى أي تعالج كل مشكلة على إنفراد، وهذا ما جعل هذا النوع عاجز على تحقيق أهدافه لأن مفهوم التنمية يتطلب أن يكون ضمن الأطر المتكاملة[8]. (عثمان محمد غنيم، 2007، ص21)

استقر مفهوم التنمية في مرحلتها الأخيرة على مصطلح التنمية المستدامة حيث تبلور هذا المفهوم لأول مرّة في التقرير الذي نشر في سنة 1987 من قبل اللجنة العالمية للبيئة و التنمية و الذي يحمل عنوان ‹مستقبلنا المشترك Our Common Future›. فالتنمية بمفهومها الجديد تعني دائما تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومن ثم تحقيق التقدم والتحسن في مستويات المعيشة للسكان، لأن عدم وجود نمو اقتصادي في مجتمع ما لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه، وهذا ما أشار إليه Koztowski and Hill.

"A no-growth situation does not mean that there is no development"

فهذا المفهوم يعطي علاقة واضحة بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي ليمنح صفة الإنصاف، كما يعطي علاقة ثانية بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي ليمنح صفة البقاء ويعطي علاقة ثالثة بين البعد البيئي والبعد الاجتماعي ليمنح صفة التعايش. وباشتراك كل الأبعاد يمنح هذا المفهوم صفة الاستمرارية.

**2/4- أخلقة منظمات الأعمال:** يشير مصطلح أخلاقيات الأعمال إلى وجود جزئين في المصطلح الأول الأخلاق وتعني الخُلق وهو الدين والطبع والسجايا، وهي تظهر الصورة الظاهرة للإنسان والصورة الباطنة له[9] (محمد بن مكرم بن منظور، 1968، ص86)، وفي الجانب الاصطلاحي تعني الأخلاق القوة التي تجعل الإنسان قادر على الاختيار ما بين الخير والشر. وهي أيضا مجموعة من المبادئ التي تحكم سلوك الفرد وتساعده على التميّيز الشيء الصحيح من الخاطئ ومن ثمّ الرشاد في إنجاز أي معاملة (التصرفات والأفعال).

أما بالنسبة لمنظمات الأعمال فنعرف أولا مصطلح المنظمة التي تعني وحدة اجتماعية، تعمل بشكل منظم ومنسق ومتواصل ومتفاعل لتحقيق أهداف معينة من خلال المرور على سلسلة من الوظائف.

أو أنها كيان قانوني يعمل على حسب نظام خاص بشكل متعاون ومتضامن لتحقيق هدف محدد.[10] (مقدم وهيبة، 2014/2013، ص42)

ثانيا نعرف مصطلح الأعمال التي تعتبر من الأنشطة الإنسانية المنظمة التي تهدف إلى إنتاج وتوزيع السلع والخدمات الضرورية لإشباع مختلف الحاجات والرغبات. ومقابل تحقيق هذا الهدف يتم الحصول على ربح أو ثمن لضمان استمرارية النّشاط وتطوره.[11] (مجدي علي غيث، موقع تحميل الكتب)

ويعرف مصطلح منظمات الأعمال على أنها ذات ملكية تابعة للقطاع الخاص، وتشمل نشاطاتها كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية... باستثناء النشاطات التي تحتكرها الدولة.[12] (مقدم وهيبة، 2014/2013، ص42)

أما أخلاقيات الأعمال فهي لفت النظر شيئا ما نحو تصرفات وسلوكيات تجاه المشاركون. أو أنها كل ما يتعلق بالعدالة والمنافسة النزيهة والإعلان والمسؤولية الاجتماعية والتصرفات السليمة في البيئة المحلية والدولية.

ومن أهم أهداف أخلاقيات منظمات الأعمال نذكر:

* تهذيب فرق العمل وتهذيب إنتاجيتها.
* دعم نمو الأيدي العاملة.
* جعل السياسات المتبعة في المنظمة ذات طابع أخلاقي من جهة ومستديمة في أوقات الاضطرابات من جهة أخرى نظرا لوجود عامل الثقة بين القياديين والعاملين والزبائن.
* تساعد القيم بإدارة الجودة والتخطيط الاستراتيجي وإدارة التنويع بشكل مميّز عن باقي المنظمات الأخرى، فهي تضيف في معاملتها العامل النفسي الذي يؤثر بشكل إيجابي في جذب وكسب المهارات أكثر.
* تقوية الترابط بين أفراد المنظمة.[13] (معن وعد الله المعاضيدي، 2018، ص4)

## V. دور الأخلاق كمبدأ سلوكي في التغيير:

تعتبر الأخلاق تلك الأفعال و السلوكات والأقوال والقرارات التي تصدر عن الإنسان أيا كان زمانه ومكانه ومعتقداته[14] (عبد الله بن منصور، 2008، ص11).

فهذا المصطلح يحضا بكثير من الأهمية والدراسة بالنسبة لعلماء النفس لإبراز أهميته عند الفرد لذلك سنحاول توضيح دوره في تنمية العنصر البشري.

**1/5- التلوث الأخلاقي:** تعد الأخلاق أحد أهم الركائز الرئيسية التي يقوم عليها أي نشاط إنساني، فهي الأداة التي تنظم الحياة الاجتماعية في شتى مجالاتها خصوصا العبادات و التعاملات، وافتقاد الفرد للأخلاق السليمة يؤثر بشكل سلبي على شبكة العلاقات الاجتماعية التي تعد أساس تماسك المجتمع.

والمتأمل في واقع أفراد المجتمع المعاصر باختلاف جنسياتهم وأماكنهم وفئاتهم يلمس مدى اتساع التلوث الأخلاقي من خلال الابتعاد عن القيّم الأصيلة التي كانت تشكل الضبط الاجتماعي للأفراد وتعد بمثابة قانون اجتماعي يسنه الأفراد فيما بينهم؛ فنجد ان المجتمعات المعاصرة تفتقر لمثل هده القيم التي حلت محلها الرذيلة والكذب والخيانة والانحراف وقلة الحياء، وغياب الوَقَار والاحترام داخل الأسر، وقطيعة الأرحام واحتقار الآخرين...الخ.

وهذا ما نتج عنه من تفكك أسري وارتخاء شبكة العلاقات الاجتماعية وانتشار الفردانية وطغيان الأنا فأصبح الفرد غير مبال لما يحدث من حوله، ولا يراعي ظروفه وظروف الآخرين، ولا تهمه سوى مصلحته الشخصية، وكثيرا ما تجده يرضى أن يعيش على نفقات وجهود الآخرين لذا يقول الإمام الغزالي -رحمه الله- محذراً من التلوث الأخلاقي: «الأخلاق السيّئة هي السموم القاتلة، والمهلكات الدامغة، والمخازي الفاضحة، والرذائل الواضحة، والخبائث المبعدة عن جوار رب العالمين، المنخرطة بصاحبها في سلك الشياطين، وهي الأبواب المفتوحة إلى نار الله تعالى الموقدة التي تطلع على الأفئدة».[15] (أحمد طويل وبوطوبة محمد، 2012، ص05)

**2/5- الدّين ودوره في بناء القيم الأخلاقية:** يعتبر الدّين أحد المقومات الأساسية التي تساهم في بناء القيم الأخلاقية للأفراد، ويمكن اعتباره دستور الحياة الذي من خلاله نستطيع ضبط القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بحيث يعتبر فقدان السند الدّيني للقيم مـأساة كبيرة، تحرم المجتمع من آلية تصفية متفق عليها اجتماعيا.

إن الضمير الجمعي المغروس في أعماق النفس البشرية قد يكون باقيا ليعمل بصـفة أخلاقية على مستوى الفرد، لكنه لا يكفي لأداء مهمة المصفاة الأخـلاقية المقبولة على الصعيد الاجتماعي واللازمة لتحقيق الانسجام بين المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة الاجتماعية.

وقد خلص durant وToynbee بعد الدراسة الواسعة للتاريخ، أنّه لا يمكن تحقيق السمو الأخلاقي والتضامن الاجتماعي بدون التأييد الأخلاقي الذي يوفره الدّين. ويؤكد Toynbee أن الأديان تؤكد على تعزيز الشعور بالالتزام الأخلاقي وأن المآخاة بين البشر أساسها أن الخَلْقَ عيال الله وهي حقيقة تؤكد كذلك على أنه إذا ما غفلت الأسرة عن الله سبحانه فلن تستطيع إيجاد رابطة بشرية بديلة تكفي بحد ذاتها لتحقيق التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

ولاحظ المؤلفان (will and Ariel durant) بدراستهم لتاريخ الأمم والمجتمعات أيضا بقوة، أنّه لا يوجد مثال هام عبر التاريخ نجح في المحافظة على الحياة الأخلاقية الاجتماعية بدون اعتماده على المرجعية الدينية في ذلك.

**3/5- تأثير الأخلاق البروتستانتية في السلوك الاقتصادي الرأسمالي عند ماكس فيبرweber – max:** يعد عالم الاجتماع والاقتصادي الألماني m- weber من رواد استعمال الأخلاقية الدّينية في جميع قضايا الحياة الاجتماعية خاصة في الاقتصاد ويبرز في أطروحته الخصائص المميّزة لحضارة المجتمعات الغربية مقارنة

بالحضارات الأخرى.

كانت مقاربة m- weber على ست ديانات وهي: الكونفوشيوسية والهندوكية والبوذية واليهودية والمسيحية والإسلام، بحيث ركز في دراسته على خصائص الأخلاقيات الاقتصادية المستمدة منها، وأسس دراسة حول الأخلاق البروتستانتية والنّظام الرأسمالي على أساس أن الرأسمالية الحديثة في أوروبا وقيمتها الأساسية لم تكن في حقيقة الأمر إلا نتاجا لتلك العقيدة البروتستانتية، بحيث هذه الأخيرة جمعت بين الأخلاقية والعقلانية على صعيد واحد، أما الكاثوليكية فاتسمت بالأخلاقية ولكنها تفتقد للعقلانية، أما البودية والهندوسية والطاوية فإنها تدعو للزهد السلبي وتحتقر الدنيا، والكونفوشيوسية تدعو إلي قيّم دنيوية إلا أنها تجاهلت القيمة الفردية والتجديد والابتكار، ولم تتح الفرصة لظهور العقلانية والرأسمالية، أما اليهودية وإن شجعت على النمو الاقتصادي الرأسمالي إلا أنّها لم تشجع على الزهد بالمعنى الإيجابي ولذلك افتقدت الرأسمالية لأهم أسسها. ومن خلال أطروحة weber التي تلقت توسعا واهتمام كبيرا حولها في التسعينات من القرن الماضي من قبل Francis fukse yama حيث وجد أن لا واحدة من حضارات العالم تحمل قيما يمكن أن تكون خلاقة للعقلانية الحديثة، التي أسست العلم الحديث، والرأسمالية، والديمقراطية وحقوق الإنسان. إن القيم الأخلاقية في الحضارات غير الغربية، والنظرة إلى العالم، وإلى الغاية من حياة الإنسان ووجوده، كل ذلك لا يهيأ تلك الحضارات لظهور قيم الرأسمالية. ويفسر m- weber هذا الامتياز الذي يزعم أن الحضارة الغربية تحظى به لوحدها، يكوّن الحوافز النفسية والدّينية و الثقافية، التي تتضمنها الأخلاق المسيحية البروتستانتية.[16] (عبد الله بن منصور، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق، 2008، ص129-131)

**4/5- تأثير الأخلاق الكونفوشيوسية على السلوك الاقتصادي لدى أتباعها:** ظل الغرب مهيمنا على العالم منذ قيام الثورة الصناعية واليوم أصبحت هذه الهيمنة عرضة للخطر من قبل ورثة الكونفوشيوسية في شرق آسيا، وهي الإيديولوجية المثلى لديهم للحفاظ على تماسك الدولة وفرض الأخلاق عليها.

وما ميّز الفترة التي تَطَبَع بها الأفراد بالكونفوشيوسية بالنسبة لنهوض اقتصاد شرق آسيا ومنافسة الرأسمالية في الغرب، أنها ضلت تزود غالبية أهل شرق آسيا بهذه العقيدة، ولقد عبرت إحدى الكلاسيكيات الكونفوشيوسية عن هذا المفهوم في العبارة التالية "إن امتلاك الفضيلة يمنح الحاكم شعبا، وامتلاك الناس يمنحه الأرض، وامتلاك الأرض يمنحه الثروة، وامتلاك الثروة يمنحه موارد الإنفاق"، فالفضيلة إذا هي الأصل والثروة هي الفرع، ومن هنا تبرز أهمية الأخلاق في الممارسات الاقتصادية في الديانة الكنفوشيوسية.

لقد استطاعت معظم الدول إتباع هذه العقيدة بغض النظر عن انحرافها أو حقيقتها، بحيث تكسبها النهضة الاقتصادية بفضل غرس الأخلاق الاقتصادية لدى أتباعها، كانت الكونفوشيوسية الجديدة بمثابة الإيديولوجية الأساسية للدول المجاورة للصين- اليابان، وكوريا، وفيتنام – والتي ظلت منبهرة بها حتى نهوض الغرب.

كان الشعب الصيني يتمتع بحق التمرّد على الحاكم الظالم، ولكن نتيجة الأسس الأخلاقية للكونفوشيوسية الجديدة جعلت من الصينيين يدركون أن الحاجة إلى بيروقراطية تتخذ من الأخلاق حافزا لها، وبذلك استطاعوا أن ينجحو في القرن السابع ميلادي في تقديم أول نظام (اجراء امتحان) لاختيار الموظفين البيروقراطيين باستخدام شريعة "كونفوشيوس" كمنهج دراسي لتلقين الأخلاق العملية وأمر الناس بالتفاني في العمل وإتقان الأداء في جميع المهن والحرف. وبذلك لم تشهد الصين سوى تغيّر واحد للأسرة الحاكمة في الفترة الممتدة بين عام 1368 ونهاية العصر الإمبراطوري في

سنة 1911.

نجحت اليابان أيضا في ظل حكم ميجي في الاستفادة من الاستقرار السياسي والنهوض بالاقتصاد. بحيث في عام 1890 صدر مرسوم إمبراطوري يلخص أهداف التربية، يركز على ضرورة نقل مفاهيم الكونفوشيوسية المرتبطة بالولاء، والطاعة بصفة عامّة، وطاعة الوالدين بصفة خاصّة من الأسرة إلى الأمة، وفي ذات الوقت تقريبا كان المفكر الصيني «ين فو» الذي كان يترجم أعمال آدم سميث، وجون ستيوارت ميل، وهربرت سبنسر، ومونتسكيو آنذاك، حتى أن «ماوتسي تونج» قرأها في شبابه- واستنتج أن طاعة الوالدين تعزز من عادات الخضوع المنضبط للسلطة، والتي يمكن تطبيقها على المصنع أو على نظام الحكم.

أثناء القرن الماضي تمكنت الكونفوشيوسية من التكيّف مع عالم متعدد الأقطاب ذي دول قومية متكافئة على المستوى النظري، ومن هنا قد تتحول معارك اليوم من التجارة والنقد إلى صراع بين العلمانية والدّين. وبعد مدّة من الزمن يصبح اقتصاد الصين يماثل في الحجم اقتصاد أمريكا، ومن ثم يصعب أن نقرر لمن سيكون الفوز. لذا يتعين على الغرب أن يتقبل المساواة الآن، وأن يناضل من أجل الإبقاء عليها وصيانتها.

لقد استطاعت الأخلاق المستقاة من الكونفوشيوسية أن تنظم و تضبط الحياة الاجتماعية في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحولت الديانة في العالم الأصفر (الصين واليابان) إلى مذهب اقتصادي انتقل بهذه الشعوب من حالة التبعية إلى مرتبة المنافس الاقتصادي الذي يخشاه الغرب صاحب الهيمنة الاقتصادية.[17] (كينيث ميرفي، 2005)

## VI. <u>الأخلاق في خضم المعاملات بين الأفراد:</u>

يبرز الاهتمام بالأخلاق في المعاملات بأشكال مختلفة في الدول الأكثر تقدما. بحيث أصبح يتركز اليوم التعليم على مادّة تدرس في بعض الجامعات تحت عنوان :"أخلاقيات الأعمال الاقتصادية" ethics Business.

وفي الحقيقة أن هذا الاتجاه يهدف إلى توعية رجال الأعمال وكبار موظفي الشركات الخاصّة بأن العمل الاقتصادي له طابع اجتماعي بالضرورة وهو يؤدي وظيفة جوهرية في المجتمع، ولذلك لا يمكن لهذا العمل أن يجري في الفراغ الأخلاقي وأن يسيء إلى بعض فئات المواطنين أو إلى المساهمين الممولين للشركات مثلا أو إلى سلامة البيئة. وفي غياب الاتفاق على دور الدولة في الاقتصاد وتدخلها لمنع إساءة التصرف في المجال الاقتصادي، لجؤُ إلى مفهوم الأخلاق والآداب ليصبح السلاح الوحيد في أيدي من يريد الإصلاح. وحقيقة الأمر هذا الاتجاه يكمل اتجاها آخر كائنا بشكل خاص في الرأسمالية الأمريكية، وهو يتجسد في التقاليد العريقة التي تحول دون تحول نظام الحرية الاقتصادية إلى رأسمالية وحشية الطابع، وذلك عبر مكافحة الاحتكار وزيادة شفافية السوق المالية مثلا والمحاكم في أمريكا مشهورة بقوة بتدخلها في كل نواحي الحياة الاقتصادية لتأمين التصرف الأخلاقي في عالم الاقتصاد والمال في إطار مفهوم متطوّر للمنافسة الشريفة الحرّة التي يجب أن تسود في المجال الاقتصادي.

وكما نعلم، فإن الساحة الأمريكية شهدت في السنوات الأخيرة تعاظم الحركات من أجل الحفاظ على البيئة ومن أجل تحقيق الشفافية في حسابات الشركات والمصاريف والمؤسسات التي أدرجت أسهمها على البورصة والدفاع عن حقوق المساهمين، وكذلك من أجل حماية المستهلك من المنتوجات المسيئة إلى الصّحة، وهذا الاتجاه هو

نابع من تنازل الدولة عن دورها التقليدي في التنظيم والضبط والمراقبة والحماية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي، و ذلك تحت الضربات المتتالية للفلسفة الليبرالية الجديدة في السياسة كما في الاقتصاد كما في الأمور الاجتماعية...الخ.

**1/6- السلوك والعواطف الأخلاقية:** من المعروف أن علم الاقتصاد يهتم بأناس لديهم القدرة على التخلص من سطوة المشاعر والأحاسيس أو ما يعبر عنه الاستبطان الذاتي والذي يعبر عنه التساؤل الذي طرحه سقراط و هو كيف يجب أن يعيش المرء؟ وهو سؤال محفز أساسي لعلم الأخلاق، هل يمكن للأفراد الذين يدرسهم علم الاقتصاد أن يكونوا فعلا غير متأثرين إلى حد بعيد بالمعاملات التي يقومون بها؟. كذلك لم يكن Adam Smith أبو علم الاقتصاد الحديث بروفيسور في فلسفة الأخلاق؟ بل إن علم الاقتصاد بذاته يبقى و لفترة طويلة يدرس في جامعة Cambridge وإلى عهد قريب لجزء من متطلبات درجة الشرف في علم الأخلاق. [18](أحمد طويل وبوطوبة محمد، 2012، ص9-11)

## VII. دور الأخلاق والقيم كبعد في التنمية المستدامة:

إن التشريعات والقوانين والأحكام المتعلقة بأحوال الأفراد هي إحدى الوسائل الفعالة لضبط المشاكل من الانحراف وسوء التصرف، ولكن تطبيق هذه التشريعات والقوانين والأحكام يخضع لاعتبارات وضوابط ومعايير ترتبط بالظروف الاجتماعية والإجراءات الإدارية وأهداف التنمية المستدامة والأهداف العامّة لتلك التشريعات والقوانين والأحكام. ولضمان تطبيق وتناسق هذه التشريعات لابد من وجود تنسيق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والجهات العلميّة، والبحثية، للوصول إلى المستوى المثالي المطلوب[19] (أسماء أحمد صالح الشقري، **2006**)، ولكن هذا وَحْده لا يحل المشكلة من جذورها إذا لم يصْلُح قلب الفرد[20] (يوسف القرضاوي، 2001، ص257)، لأن سياسات الردع قد تعجز أمام حِيَّل ومكر الأفراد، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بحياة أهنئ للأفراد بدون مرجعية أخلاقية، و التي تعتبر كسياسة إصلاحية مكملة بجانب التشريعات والقوانين والأحكام.

وبذلك فلا غرابة أن يُصبح البعد الأخلاقي أحد المطالب ذو الأسبقية لإدماجه في جميع ما ترنو إليه التنمية المستدامة كرفع الغبن عن الفقراء، والتوزيع العادل للثروات[21] (عبد الله بن منصور، 2008، ص366)،... إلخ، و هذ ما أكد عليه علماء الاقتصاد بأنه ليس هناك حلاً اقتصاديا أفضل من الالتزام بالجانب الأخلاقي في بيئة الأعمال[22] (مفكرة الإسلام، 2007)، فمثلا نجد البروفيسور A.Sen الحائز على جائزة نوبل لسنة 1998 يقر بأن ابتعاد علم الاقتصاد عن علم الأخلاق يفقره من الرفاهية، وأيضا يبعده عن الأساس التنبؤي والوصفي إلى حد كبير[23] (Amartya Sen، 2009، ص78)

ومن هنا فإن الالتزام بالجانب الأخلاقي هو الأكثر ربحاً على المدى الطويل، لأن مثل هذا الالتزام سيحافظ على الثقة المتبادلة واستمرار العلاقات المالية بين الأفراد، وفي حال اختيار السبيل الآخر وهو اللجوء إلى الغش والتدليس والخداع بهدف رفع قيمة الربح في بعض الصفقات، فلا شك أنه على المدى البعيد يساهم في فقد الثقة بين المتعاملين، وهذه الأخيرة هي أساس انطلاق عَقْد هذه الصفقات، هذا إلى جانب الغرامات والعقوبات التي تفرض عليه عندما يتم اكتشاف غشه وتدليسه والقاعدة تقول: "تستطيع خداع بعض النّاس بعض الوقت، ولكنك لا تستطيع خداع كل الناس كل

الوقت"، وبهذا كلما زاد الغش والتدليس من البائع وتحمل المشتري تكاليف هذا الغش، كلما ازدادت ردود الفعل الأخلاقية ضد هذا الغش ينجم عنها خسائر تؤدي الى عرقلة عجلة الانتاج[24] (مفكرة الإسلام، 2007)

**VIII. تجارب الدول في إبراز أهمّية ودور الأخلاق في تنمية منظمات الأعمال:**

قامت بعض الدول بأخذ مرجعية لكسب مبادئ أخلاقية بداخل المنظمة بهدف تنميتها واستمراريتها وتحقيق نوع من الرضا لدا الموظفين، ومن ثم تحقيق تنمية مستديمة على مستوى الدولة ككل.

**1/8- التجربة الاندونيسية وأهمّية الرصيد الأخلاقي في التنمية:** يغفل الكثير من واضعي البرامج التنموية في الدول المتخلفة على ما يَصْطلح عليه المفكر الجزائري مالك بن نبي بالمعادلة الاجتماعية(*)حيث استخلص هذه الرؤية من التجربة التنموية التي خاضتها دولة أندونيسيا بعد استقلالها في مطلع السّتينيات عندما لجأت إلى الاستعانة بعالِم الاقتصاد الألماني البروفيسور "شاخت" ليضع لها خطة التنمية الاقتصادية، ولا يخفى على المتخصصين في الجغرافية الاقتصادية غنى وثراء هذه المنطقة بالموارد البشرية والطبيعية من ثروات معدنية ومنتوجات زراعية وموارد مائية، وكانت النتيجة في الأخير مبنية على الفشل رغم أن هذا العالِم الاقتصادي هو من وضع خطة النهوض بالاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الأولى والتي خرجت منها ألمانيا بهزيمة دمرتها عن آخرها وفرضت عليها تعويضات تؤديها إلى الدول المنتصرة.

إن السبب في ذلك أن هذا العالِم أهمل الرصيد الأخلاقي الذي يُمَيّز الانتماء الحضاري للأندونيسيا، وبالتالي لم يضع في حسبانه مكونات المعادلة الاجتماعية المتوفرة في هذه المنطقة، بينما نجحت خطته في ألمانيا لأنه هو أصلاً ينتمي للمعادلة الاجتماعية الغربية التي تَأْلف الانتماء الحضاري لألمانيا.

لاشك أن العالِم "شاخت" وضع مخططه على شروط الشعب الألماني، وبطريقة آلية قام بتطبيقها على الشعب الاندونيسي، أي أنه وضع مخططه على معادلته الشخصية كفرد من المجتمع الألماني بينما ستجرى التجربة الاندونيسية على أساس معادلة الفرد الاندونيسي بحيث تعثرت التجربة الاندونيسية على خطأ مخططها، لأنّ ذهنه يحمل لهذه المعطيات صورة واحدة تطبق في أي تجربة تجرى داخل ألمانيا أو خارجها وكأن الأمر يتعلق بمعادلة للتكامل الرياضي التي تصلح في جميع المجتمعات البشرية باعتبارها علوم دقيقة.

بينما الواقع الإنساني لا يُفَسَّر على أساس معادلة واحدة بل حسب معادلتين اثنتين:

- معادلة بيولوجية تسوي بين الإنسان وأخيه بدون وجود تفاوت كبير.
- معادلة اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر وحتى في المجتمع الواحد نجد من عصر إلى آخر هناك الاختلاف مثلا في درجة التخلف والتقيد بالأخلاق...

إذن: المعادلة الأولى هي موهوبة من الله الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم ومَيّزهُ على العالمين بالتكريم، فهي منحة من الله إلى كافة البشر.

أما المعادلة الثانية فهي هبة المجتمع في تفاعلاته مع أخلاقه وعقائده إلى كافة أفراده، يعمل على طبع سلوكهم وتصرفاتهم و تمييزهم عن غيرهم.

نستطيع القول بأن مخطط "شاخت" قد فشل في اندونيسيا مع توفر كل الشروط الفنية والمادّية لأنه فَقَد شرطا ضمنيا وهو دراسة المحيط الأخلاقي والعقائدي والسوسيولوجي واكتفى بالدراسة الكمية والمادّية فقط، وهو ما يفقد عملية التنمية مضمونها في بُعده الإنساني وما يتعلق به من جانب معنوي، مثل ذلك الذي يسترد المصانع والمعامل الجاهزة من خلال تجربة المفتاح في اليد والمنتوج في اليد.

إذن: يجب الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والأخلاقية لكل شعب أو أمة و مراعاة معتقداتها وعاداتها وتقاليدها المتعارف عليها...الخ، من أجل بناء أي سياسة تنموية[25]. (محمد بوطوبة، 2010، ص166-167)

**2/8- التجربة اليابانية في اعتماد المبادئ الأخلاقية لتنمية المجتمع:** بعد الحرب العالمية الثانية دخلت اليابان تحت الوصاية الأمريكية التي فرضت عليها قيود سياسية واقتصادية وأمنية (حل الجيش) حيث فرض عليها دستورا جديدا يحدد شكل النظام الجديد المتبع. إضافة إلى فرض فلسفة ليبرالية على مجمل الحياة السياسية والفكرية والاقتصادية، إلا أن الشعب الياباني بقي يحتفظ بقيمه الأخلاقية وثقافته الاجتماعية التي تعتبر سلاحه الوحيد لتخطي مرحلة ضعفه واستعادة مكانته بين دول العالم المتقدم في أقل وقت ممكن.

تمكن اليابانيون من التكيف مع النّظام الرأسمالي دون أن مع احتفاظهم بثقافتهم وقيمهم الأخلاقية و وولائهم لقوميتهم وتمسكوا بقيم وأخلاق العمل الجماعي في التربية والتعليم والإدارة والتنظيم حتى توصلوا إلى تطبيق مبادئ fayol وtaylor التي توصي بتوفير نفس الجهود والقدرات التي تبدل مع الأسرة أو مع المدراء ومع الآباء تكون كذلك بداخل المؤسسة أو الشركة.

استطاع اليابانيون الحفاظ على التماسك الأسري على خلاف الثقافة الغربية التي تركز على تعزيز استقلالية الفرد. فالتماسك يولد شعور دائم بوجود بيئة حاضنة، تجعل الفرد دائما يبحث عن جماعة تلبي حاجته وتقوده لجعله فردا فاعلا في تخصصه.

وهكذا حققت اليابان في غضون بضعة عقود ما أسموه "المعجزة" من حيث النمو الاقتصادي، فبعدما كان الفرق من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالنسبة لدولة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية هو 119% سنة 1960، أصبح في سنة 1991 فقط هذا الفرق 1%، مع توزيع أفضل للدخول ومعدلات بطالة أقل بكثير مما هي في الولايات المتحدة.

وبالرغم من قلة الموارد وضيق المساحات الصالحة للسكن والزراعة، حرص اليابانيون على التعايش من خلال العمل على تعميق القيم الخلقية التي تجنبهم الاحتكاك والتصادم، حتى أصبحوا يتميزون بمبادئ الأخلاق وإتقان فنون المجاملة، والاحترام لبعضهم البعض. وأيضا العمل على الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة. وبهذه الاستراتيجية استطاع الفرد الياباني رفع انتاجيته قرابة ثلاثة أضعاف إنتاجية الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية في عقد السبعينات، أيضا رفع معدلات الادخار إلى حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 22% في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970، ضف إلى ذلك زيادة معدلات التكوين الرأسمالي الثابت الذي بلغ أكثر من 35% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بحوالي 23% في الولايات المتحدة الأمريكية.

من المعلوم أن اليابان تعتبر دولة فقيرة بمواردها وصغيرة بمساحتها ومكتظة بسكانها ولكنها تعاملت مع الإنسان بأنه المورد الأهم للتنمية الاقتصادية. فخصصت مواردها لإنتاج أجود تعليم ممكن (مستوى التحصيل التعليمي للطالب الياباني في سن الثانية عشر بات يعادل مستوى التحصيل التعليمي للطالب في سن الخامسة عشر في باقي الدول المتقدمة) فنظام التعليم عندهم يحث على تعزيز روح الجماعة والانتماء للمدرسة سواء أثناء الدراسة أو ممارسة الرياضة وتنظيف المؤسسة ...الخ، بحيث لا يوجد بمدارسهم عمال النظافة. وأسلوب الاختبار في المدارس اليابانية تركز على روح الجماعة من خلال تكوين فريق عمل تناقش المسائل وتعطي الحلول التي يتوصل لها المجموعة.

وهكذا استطاعت اليابان حقا من بعث الثقة بين أفراد المجتمع مما ثمن التعاون والعمل المشترك وإحساسهم بالأمان والاطمئنان.[26] (إبراهيم الجلبي، 2016) لذلك نجد مقولة رئيس الوزراء في إجابته لأحد أسئلة الصحفيين لما سأل عن سر نهضة

اليابان أجاب قائلا: «نحن لا نمتلك عقولا خارقة لكن لدينا معادلة بسيطة علم + أخلاق + عمل = نهضة».[27] (مصطفى يوسف كافي، 2017، ص7)

**3/8- التجربة الماليزية في اتباع مقومات أخلاقية لتحقيق التنمية:** بدأ الاقتصاد الماليزي بسيطا فبعد الاستقلال شهدت نزاعات مع اندونيسيا ثم صراعات عرقية وأعمال شغب عرقية سنة 1969. إلا أن ماليزيا بفضل استراتيجيتها التي تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الاصليين الذين هم الأغلبية. كذلك الاهتمام برأس المال البشري انطلاقا من تحسين المستوى المعيشي والتعليمي والصحي استطاعت أن تحقق خلال العقود الأربعة الماضية قفزة واضحة في التنمية البشرية والاقتصادية.

اذ أصبحت تتصدر المرتبة الأولى صناعيا في العالم الإسلامي والأولى من حيث الصادرات والواردات في جنوب شرق آسيا. كما تمكنت من تطوير البنية التحتية لديها، فضلا عن تحسين وتنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة، حيث أحرزت تقدم واضح من خلال تحولها من بلد يعتمد على الزراعة بشكل أساسي إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنيات خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية، متقدمة بذلك على كل من ايطاليا والسويد. كما حققت نتائج مهمة في معالجة الفقر والبطالة والفساد والمديونية.

بدأت ماليزيا أول شيء بمعالجة الفقر حيث تشير إحدى الدراسات أن نسبة السكان تحت خط الفقر في حدود 75%، بالاظافة الى محاربة الجهل والأمية بتحسين التعليم وترقية قطاع الصحة كما طوّرت القطاعات الاقتصادية الزراعية منها و الصناعية وكذلك الخدماتية، أي تحقيق التوازن الاجتماعي. وهي الرؤيا التي أسسها رئيس الوزراء "محمد مهاتير"، وهي رؤيا وطنية للنمو الماليزي بهدف الوصول إلى نسق الدول الصناعية المتقدمة.

اهتمت ماليزيا بالقطاع التعليمي من خلال إصلاحات ساهمت في خفض نسبة الأمية من 36% إلى 6%, ليغطي التعليم أكثر من 94% في دولة ماليزيا. وهكذا وصل عدد المتعلمين سنة 2000 إلى نسبة 93.8% من اجمالي السكان مقارنة بـ 53% سنة 1970، وهي نسبة معتبر عالميا.

عمل "محمد مهاتير" لمدة 22 سنة لتوحيد ورص صفوف الشعب إذ كان بمثابة "أب الوحدة الماليزية" حيث اعتنى بكل فرد من المجتمع الماليزي. فشملت مشاريعه التنموية كافة الولايات والطوائف بدون أي انحياز ليبعث الثقة والأخلاق التضامنية في المجتمع.

أول نجاح يمكن أن يظهر في التجربة الماليزية هو تخفيض نسبة الفقر، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970-2000) تخفيض معدل الفقر من (52,4% - 5,5%) أي انخفض عدد الاسر الفقيرة بنسبة عشرة أضعاف مما كانت عليه سابقا، من خلال معالجة مشكلة التفاوت الكبير في الدخول الموزعة بشكل غير عادل، والذي كان سببا في التناحر بين أفراد الشعب. أما النجاح الثاني فتمثل في سياسة "النظر شرق" إي إتباع خطى اليابان من 1981-1991، وهدفت هذه السياسة إلى الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية المتمثلة في أخلاقيات العمل (الانضباط بالعمل بالتركيز على العمل الجاد والإخلاص) والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المتميز. وحقا قام اليابانيون بإعداد وتقديم عدة برامج تدريبيه مثل برنامج التدريب المهني للاستفاده من التدريب الصناعي, ثم برنامج (التبادل الثقافي) بهدف التعرف على الثقافه اليابانية، ومنه إتاحة الفرصة للماليزيين لدراسة التجربه اليابانيه من كل الجوانب.[28] (علي أحمد درج، 2015، ص1362-1365، 1374،1369)

**خاتمة:**

اتسع مفهوم التنمية المستدامة ليشمل عدّة جوانب فلم يعد ذلك المفهوم الذي يعتمد على ضمان تراكمات كمية ترتبط بما هو اقتصادي محض، ولكن أصبح الأمر التنموي يهم كل مجالات الحياة المادّية منها والمعنوية آخذا بالعنصر الزمني لتحقيق الاستدامة والعنصر الأخلاقي لإثبات الإستقامة.

أصبحت اليوم التنمية المستدامة ذات صلة وثيقة بالبعد الأخلاقي، فهي مسؤولية معنوية واجتماعية وأخلاقية تجاه فئات محرومة من ناحية، ومن ناحية أخرى الاعتناء وضمان بمستقبل الأجيال اللاحقة، وأيضا الحفاظ وترقية البعد البيئي على كل مستوياته. فالتنمية المستدامة أصبحت تضم جميع جوانب الحياة حيث من الصعب تحليل الأوضاع الاقتصادية بعيدا عن الرصيد الثقافي والأخلاقي لكل شعب أو منطقة. فالفضاء الاجتماعي يعتبر أكثر الفضاءات اتساعا للعلوم الأخلاقية باعتباره يراعي تحقيق إنسانية الإنسان في جميع مجالات الحياة كتوفير شروط صحية لائقة وسكنية وتعليمية.

ومن نتائج الدراسة يمكن الإلمام بما يلي:

لم تعد التنمية تتداول في الأدبيات الاقتصادية كما كان معهودا في العقود السابقة. حيث إن دوام التنمية أصبح يستدعي التفكير في أبعاد جديدة تجمع بين مختلف المتغيرات التي تحدد الاستقرار والأمن وتحقيق تضامن وتكافل اجتماعي بين الأجيال حتى تستطيع الأجيال اللاحقة التمتع بعيش لائق من خلال استفادتها من حقها في الثروة القومية التي يجب أن لا تهدر أو تبدد في ظرف حياة جيل أو جيلين بل إن مسؤولية الأجيال اتجاه بعضها البعض تستدعي ضمان التنمية واستثمار ما هو موجود أصلا للحفاظ على النمو بوتيرة عالية.

تعتبر القيم الأخلاقية أحد المبادئ الأساسية في تعزيز العنصر البشري والنهوض به نحو المُثلِ سواء هذه القيم كانت من مرجعية دينية صحيحة أو معتقد سائد في مجتمع ما، أي بمعنى وجود عقيدة يمتثل لها الفرد البشري وتكون له مرجع وأصل كلما انحرف رجع إلى مبدئه. ولكن ما يلفت النظر هو المرجعية الإسلامية ودورها في ترسيخ الأخلاق لذا المسلمين. قد لا يختلف اثنان أن المسلمين اليوم يعيشون أزمة حقيقية لا مثيل لها وهي أزمة أخلاق، في حين ديننا الحنيف مبدؤه وأصله هو الأخلاق وهذا أحد أسس بعثة نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم. إذن فما بال الدول الاسلامية اليوم يعيشون حياة غابت فيهم الثقة والمسؤولية وعمت فيهم في الغالب الصفات اللأخلاقية كالرشوة والبيروقراطية والخداع والنفاق ...؟ للجواب على هذا التساؤل قد يحتاج إلى بحث آخر نعد له عدا في مقال آخر بأدوات دراسية مختلفة.

**المراجع:**

(1)- عبد الله بن منصور، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق (دكتوراء) جامعة أبو بكر بلقايد، 2008، إشراف: عبد الرزاق بن حبيب.

(2)- Amartya Sen, On Ethics and Economics (First published, BLACKWELL PUBLISHING, oxford- British, 1987)

(3)- Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalism, http://www.anthropomada.com/bibliotheque/WEBER-Max-L-ethique-protestante-et-l-esprit-du-capitalisme.pdf.

(4)- معن وعد الله المعاضيدي، أخلاقيات منظمات الأعمال والمزايا التنافسية الأخلاقية أنموذج مقترح للمنظمات العربية، مقال من الأنترنت، جامعة الموصل، تاريخ السحب: 2018/08/23.

(5)- رائد جميل عكاشة، لتكامل المعرفى: أثره فى التعليم الجامعى وضرورته الحضارية (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية، 2012).

(6)- بن منصور عبد الله وجلطي غانم، أهمّية المصفاة الأخلاقية في مناهج علم الاقتصاد الحديث، مجلة الوحات للبحوث والدراسات، العدد 12، 2011.
(7)- NAPC، دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة (دمشق، ديسمبر 2003)، www.ao-academy.org/docs/**NAPC**.pdf + عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها (ط1؛ دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان 2007).
(8)- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة – فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها (ط1؛ دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان 2007).
(9)- محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب (دار صادر – بيروت، 1968).
(10)- مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية- دراسة تطبيقية، دكتوراه (جامعة وهران) 2014/2013، تحت إشراف: زايري بلقاسم.
(11)- مجدي علي غيث، مبادئ غدارة الأعمال، موقع تحميل الكتب، -https://download human-development-pdf-ebooks.com/15530-free-book
(12)- مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية- دراسة تطبيقية، مرجع سابق.
(13)- معن وعد الله المعاضيدي، أخلاقيات منظمات الأعمال والمزايا التنافسية الأخلاقية أنموذج مقترح للمنظمات العربية، مقال، جامعة الموصل، تاريخ السحب: 2018/08/23.
(14)- عبد الله بن منصور، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق، دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، 2008، تحت إشراف: عبد الرزاق بن حبيب.
(15)- أحمد طويل وبوطوبة محمد، الأخلاق كأداة لتعزيز التنمية البشرية، الملتقى الوطني بالمركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، 04-05 ديسمبر 2012.
(16)- عبد الله بن منصور، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق، المرجع السابق.
(17)- كينيث ميرفي، الليبرالية الجديدة تواجه الكونفوشيوسية الجديدة، تر: إبراهيم محمد علي، 20-06-2005، تاريخ السحب: 19-12-2011، http://www.project-syndicate.org/commentary/murphy1/Arabic.
(18)- أحمد طويل وبوطوبة محمد، الأخلاق كأداة لتعزيز التنمية البشرية، مرجع سابق.
(19)- أسماء أحمد صالح الشقري، مدى فعالية التدابير الإدارية لحماية البيئة البحرية من التلوث في البحر الأحمر وخليج عدن دراسة مقارنة، ماجستير، عدن، اليمن، 2006، تحميل من الانترنيت: http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=17233
(20)- يوسف القرضاوي، رعاية البيئة في شريعة الإسلام (ط1؛ دار الشروق: القاهرة، 2001).
(21)- عبد الله بن منصور، الجوانب الأخلاقية في التنمية المستدامة، مخبر البحث MECAS، إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي بالتعاون مع l'ANDRU، جامعة أبو بكر بلقايد ( نشر بن خلدون –تلمسان--12-2008 ).
(22)- مفكرة الإسلام، أهمية الالتزام بالجانب الأخلاقي في بيئة الأعمال، الأربعاء 24-1-2007، تاريخ السحب 08-09-2009، -http://www.islammemo.cc/fan-el-edara/finance
(23)- Amartya Sen، في الأخلاق و علم الاقتصاد، تر نادر ادريس تل (ط1؛ دار الكتاب الحديث: عمان-الأردن، 2009).
(24)- مفكرة الإسلام، أهمية الالتزام بالجانب الأخلاقي في بيئة الأعمال، الأربعاء 24-1-2007، مرجع سابق.

(*)يعرض مالك بن نبي في مؤلفه المسلم في عالم الاقتصاد مصطلح جديد يخص التنمية الحديثة أَطْلَق عليه المعادلة الاجتماعية، وهي نظرة جديدة لمشاكل التنمية التي يعيشها العالم الثالث حيث أثبت المفكر اعتماد تجارب التنمية على البعد المادي والكمي دون الجانب المعنوي الذي يضم مجموعة من المتغيرات الأساسية الجديرة بالاهتمام.

(25)- محمد بوطوبة، إشكالية المقاربة بين العقلانية الاقتصادية والتوازن البيئي (ماجستير) جامعة السانيا وهران، 2010، تحت إشراف: محمد بن بوزيان.

(26)- إبراهيم الجلبي، مقالات:الأخلاق والاقتصاد.. قراءة في التجربة اليابانية، مقال نشر في موقع noonpost، جامعة الموصل، 09 مارس 2016، https://www.noonpost.org

(27)- مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية (ط1؛ دار الأكاديميون، عمان – الأردن، 2017).

(28)- علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل، العدد3/المجلد 23، 2015.